

Distr.: General
15 December 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السبعون

نيويورك، 9-19 آذار/مارس 2026

البند 3 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

الجمعية العامة

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والستون

15 حزيران/يونيه - 10 تموز/يوليه 2026

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية والأمين العام

تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

موجز

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى لجنة وضع المرأة وإلى مجلس حقوق الإنسان تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي أُعدَّ امتثالاً لقرار الجمعية العامة 166/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/CN.6/2026/1

150126

080126

25-20341 (A)



أولاً - مقدمة

1 - في الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة، جددت الدول الأعضاء التزاماتها السياسية⁽¹⁾ بتسريع وتيرة القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة وتوسيع نطاق التمويل المرن المستدام الطويل الأجل لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة اعترافاً بدورها الحاسم. وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة هو آلية ميسرة وتمويل على نطاق المنظومة صادر بها تكليف من الجمعية العامة تعمل لترجمة تلك الالتزامات إلى نتائج حقيقية لصالح النساء والفتيات بكل تنوعهن، من أجل إعمال حقوقهن في أن يعشن حياة خالية من العنف.

2 - وهذا التقرير، الذي أُعد لأغراض الدورة السبعين للجنة وضع المرأة والدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان، صيغ في منعطف محوري. فمع تبيّي أربع سنوات على الموعد المحدد لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يمثل تسريع وتيرة التقدم في تحقيق الغاية 5-2 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات، أمراً ضرورياً لإنقاذ الأرواح وكفالة تحقيق السلام والمساواة والتنمية المستدامة.

3 - ويعرض هذا التقرير مساهمات الصندوق الاستئماني وأنشطته، وهو تجسيدٌ للالتزامات الدول الأعضاء التي جرى التعهد بها في الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة. والصندوق الاستئماني، الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب قرارها 166/55 والذي تديره هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) نيابةً عن منظومة الأمم المتحدة، هو الآلية العالمية الوحيدة الممّعة، والمشاركة بين الوكالات، والمقدّمة للمنح، والمخصصة حصراً للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة. فهو يجمع بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والحركات النسوية لتعبئة الموارد اللازمة لبذل الجهود الكفيلة بإحداث تحوّل على أرض الواقع، ويوفر التمويل الأساسي والمرن والطويل الأجل لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة.

4 - وعلى مدى ثلاثة عقود منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، ما فتئ الالتزام العالمي بإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة يُعمّق من خلال الجهود المتواصلة التي بذلتها الحركات النسائية والدول الأعضاء والنظام المتعدد الأطراف. ومع ذلك، فالعنف ضد المرأة والفتاة لا يزال يشكل حالة طوارئ عالمية ويمثّل نمطاً واسع الانتشار لانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي تدمر حياة الناس وتتنامى في ظل الإفلات من العقاب. وعلى الصعيد العالمي، تتعرض امرأة واحدة من كل ثلاث نساء - أي بين 736 و 852 مليون امرأة - للعنف في فترة حياتها، على الرغم من أن نقص الإبلاغ عن العنف يخفي الحجم الحقيقي، وظلت المعدلات دون تغيير إلى حد كبير على مدى عقد من الزمن⁽²⁾.

(1) الإعلان السياسي بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي اعتمده لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والستين (E/2025/27، الفصل الأول-جيم، القرار 1/69).

(2) World Health Organization (WHO), *Violence Against Women Prevalence Estimates, 2018: Global, Regional and National Prevalence Estimates for Intimate Partner Violence against Women and Global and Regional Prevalence Estimates for Non-Partner Sexual Violence against Women. Executive Summary* (Geneva, 2021).

5 - ويستمر قتل وجرح وتشريد النساء والفتيات وإصابتهن بصدمات وإعاقات مدى الحياة من جراء هذه الانتهاكات. وتلقت حوالي 140 امرأة وفتاة حتفهن يومياً على يد عشيرهن أو أحد أقربائهن المقربين - حيث تُقتل امرأة أو فتاة كل 10 دقائق⁽³⁾. وبين عامي 2023 و 2025، زاد عدد حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي وقتتها الأمم المتحدة بنسبة 87 في المائة⁽⁴⁾. وزادت حالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بنسبة 15 في المائة مقارنةً بالتقديرات العالمية منذ ثماني سنوات⁽⁵⁾. وتتسارع وتيرة العنف الجنساني الذي تبيّره التكنولوجيا، ومع ذلك فإن نسبة نقل عن 40 في المائة من البلدان لديها قوانين للتصدي له⁽⁶⁾.

6 - وفي حين تتحمل الدول، في نهاية المطاف، المسؤولية عن دعم السياسات والأطر القانونية وتنفيذها، تحمّل منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة على عاتقها، في أغلب الأحيان، الاضطلاع بهذه الولاية في الممارسة العملية، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات المهمشات تاريخياً. وفي العديد من السياقات، تسد هذه المنظمات الفجوات التي خلّفتها تدابير النقشف والتراجع في الخدمات العامة والقيود المفروضة على المشاركة المدنية التي يمكن أن تحول دون إمكانية لجوء الناجيات إلى العدالة. وتقوم هذه المنظمات بتنسيق الاستجابات المتعددة القطاعات، وابتكار نماذج تركز على الناجيات، ومساءلة المؤسسات، ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف. وتعد منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة، إلى جانب تقديمها للخدمات، قوةً دافعة وراء الإصلاح القانوني والسياساتي. وتشير الأدلة إلى أنه كلما قوّيت منظمات المجتمع المدني، وبخاصة منظمات حقوق المرأة والحركات النسوية، يُحرز تقدّم أكبر في سنّ وإنفاذ القوانين التي تعزز المساواة بين الجنسين وتحمي الناجيات من العنف⁽⁷⁾. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة تعاني من نقص حاد في التمويل، ولا يزال يعترى مساهماتها في إمكانية اللجوء إلى العدالة نقصٌ في التوثيق.

7 - وتمثل إمكانية اللجوء إلى العدالة، وهو الموضوع ذو الأولوية للدورة السبعين للجنة وضع المرأة، خدمةً أساسية بالنسبة للناجيات، إلى جانب الخدمات الصحية وخدمات الشرطة وخدمات الرعاية الاجتماعية⁽⁸⁾. فهي تشكل حدًا أدنى من ضمان الحقوق والسلامة والرفاه. ومع ذلك، وفي خضم الأزمات المتداخلة، يتعرض الحق في العدالة والحماية لهجوم لا هوادة فيه. والصدمات الاقتصادية والنزوح وعدم الاستقرار السياسي ما فتئت تعمق عدم المساواة، وهو ما يترك للناجيات قدراً أقل من الحماية وأماكن أقل

UN-Women and United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Femicides in 2023: Global Estimates of Intimate Partner/Family Member Femicides* (2024)

(4) تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2025/556).

United Nations Children's Fund (UNICEF), *Female Genital Mutilation: A Global Concern – 2024 Update* (New York, 2024)

UN-Women, "Digital violence is intensifying, yet nearly half of the world's women and girls lack legal protection from digital abuse", 18 November 2025

Daniela Monika Behr and others, "Empowering change: assessing the role of democracy, civil society, and women's rights groups in advancing legal gender equality", Policy Research Working Paper, No. 10788 (Washington, D.C., World Bank, 2024)

UN-Women, WHO, United Nations Population Fund, United Nations Development Programme (UNDP) and UNODC, *Essential Services Package for Women and Girls Subject to Violence* (New York, 2015)

عدداً يلجأ إليها. وحتى في البلدان التي لديها أطر تشريعية قوية، يظل الإنفاذ غير متسق، ويعتري خدمات الوقاية نقص مزمّن في الموارد؛ وتُظهر البيانات المالية، حيثما توافرت، أن نسبة الإنفاق على التصدي للعنف تكون عادةً أقل بكثير من واحد في المائة من الميزانيات الوطنية⁽⁹⁾. ولا تزال العدالة أيضاً غير ميسرة للعديد من النساء والفتيات المعرضات للخطر والناجيات بسبب عوامل مثل العزلة الجغرافية والحواجز اللغوية وانخفاض مستوى الإلمام بالنواحي القانونية وأعباء الرعاية والافتقار إلى الوقت وارتفاع التكاليف، في الوقت الذي تواجه فيه الشرطة والجهات القضائية محدودية التمويل في أغلب الأحيان. وتعزز هذه الثغرات المنهجية الدور الحاسم لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة، التي تقدم، في كثير من الأحيان، الخدمات ذاتها التي تُكفّ الدول بتوفيرها، مما يكفل تمكين الناجيات من التّقلُّ عبر مسارات العدالة والوصول إلى الدعم المنسق وممارسة حقوقهن.

8 - ويوضح هذا التقرير كيف تمثل المنظماتُ الشريكةُ للصندوق الاستئماني، أي منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة، جهاتٍ فاعلةً لا غنى عنها عندما يتعلق الأمر بإمكانية اللجوء إلى العدالة. ففي عام 2025، تضمّن ما نسبته 65 في المائة من مبادرات المنظمات الشريكة النشطة استراتيجيةً واحدة على الأقل تتعلق بإمكانية اللجوء إلى العدالة، وهي نسبة تمثل مجتمعةً استثماراً متعدد السنوات بقيمة تقارب 50 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عبر 103 من الجهات الشريكة المتلقية للمنح. ويجسد هذا التقرير واقع هذه المنظمات وقدرتها على الصمود لدى سعيها إلى منع العنف ضد المرأة والفتاة والتصدي له، على الرغم من تصاعد حدة المخاطر وردود الفعل العنيفة ضد الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين وأوجه العجز المالي، وهو ما يقدم دليلاً آخر على الحاجة الملحة للوفاء بالالتزامات، التي جرى التعهد بها في الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة، بتمويل هذه المنظمات على نحو كامل ومستدام ومرن.

9 - وبلغ الطلب على منح الصندوق الاستئماني 1,5 بليون دولار في أحدث دعوة لتقديم المقترحات - وهو مستوى من الاحتياجات يتجاوز الموارد المتاحة بكثير. وبينما تحل الذكرى السنوية الثمانون لتأسيس الأمم المتحدة، سيكون من الضروري تجديد الالتزام بتوفير تمويل منسق وجماعي لسد هذه الفجوة وتحقيق الأثر المنشود على نطاق واسع. ويوجه الصندوق الاستئماني، بعمله الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة من خلال اللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات للبرامج، التمويل القائم على الطلب وخدمات المرافقة المستمرة إلى المنظمات العاملة في الخطوط الأمامية من خلال نموذج دعم شامل⁽¹⁰⁾.

(9) UN-Women, UNDP, International Development Law Organization, World Bank and Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, *Financing Women's Justice Needs: Global Perspectives on Violence against Women, and a Case Study on Uganda* (New York, 2025)

(10) ضمت اللجنة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني الرائدة وخبراء آخرين في مجال إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة، ومن بينهم ممثلون عن منظمة المساواة الآن وجامعة لودفيغ ماكسيميليان في ميونيخ ومجلس البحوث الطبية في جنوب أفريقيا. وضمت اللجنة أيضاً موظفين عاملين في 16 جهازاً وهيئة تابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛ والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومنظمة الصحة العالمية. وأدرجت مبادرة تسليط الضوء بصفة مراقب.

10 - وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، استثمر الصندوق الاستثماري أكثر من 252 مليون دولار في 725 منظمة في 140 بلدًا وإقليمًا، مما أدى إلى توليد مجموعة لا مثيل لها من الأدلة المتعلقة بما يصلح لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات وتأمين العدالة لهن وكيفية القيام بذلك. ووصلت المبادرات المدعومة من الصندوق الاستثماري مجتمعةً خلال فترة 10 سنوات إلى أكثر من 91 مليون امرأة وفتاة في جميع أنحاء العالم، معززةً وصولهن إلى الخدمات الأساسية والوقاية والعدالة⁽¹¹⁾.

11 - وحتى كانون الأول/ديسمبر 2025، كان من بين المساهمين في الصندوق الاستثماري حكومات أستراليا وألمانيا وأيرلندا وآيسلندا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وكازاخستان وكندا وليختشتاين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا (مملكة-)؛ ومن اللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ألمانيا وفنلندا والنمسا وهولندا (مملكة-)؛ والاتحاد الأوروبي؛ والقطاع الخاص والجهات الشريكة في العمل الخيري، ومنها منظمة "كونشيس ستب" (Conscious Step) وشركة سوكو (Soko, Inc.) وصندوق "ويلسبرينغ" الخيري (Wellspring Philanthropic Fund)؛ وأفرادًا أسخياء في جميع أنحاء العالم.

12 - وبينما تحل الذكرى السنوية الثلاثون لتأسيس الصندوق الاستثماري، لا يمثل هذا التقرير سجلاً للإنجازات والدروس المستفادة وأداة للمساءلة فحسب، بل دعوة للعمل. ويدعو الصندوق الاستثماري الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة - لتمويل الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة، عن طريق المساهمة في الدعوة التي أطلقها الصندوق الاستثماري في عام 2025 لتقديم مقترحات، المعنونة "توفير الموارد لتحقيق القدرة على الصمود"، وتلبية الاحتياجات المالية غير الملّية لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة من خلال توفير تمويل أساسي ومرن وطويل الأجل. وستصل تلك الأموال إلى المنظمات المجتمعية المحلية التي غالباً ما تتلقى الدعم من منظومة الأمم المتحدة لأول مرة⁽¹²⁾. ويدعو هذا التقرير الدول الأعضاء إلى التضامن مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة التي تعمل في ظل تقلص الحيز المدني وردود الفعل العنيفة ومحدودية الموارد.

13 - ويعمل الصندوق الاستثماري، باعتباره آليةً للمساءلة والتعلم على نطاق المنظومة، من خلال هذا التقرير على إعلاء أصوات الناجيات والمنظمات المعنية بهنّ أمام لجنة وضع المرأة ومجلس حقوق الإنسان. والصندوق الاستثماري أكثر من مجرد آلية للتمويل؛ فهو يعمل أيضاً بوصفه الذاكرة المؤسسية للحركة العالمية لإنهاء العنف، عن طريق توثيق ثلاثة عقود من العمل الذي يقوده المجتمع المدني، وتوثيق التغيير المنهجي والمخاطر الناشئة التي تحدد شكل السياسات والاستجابة على الصعيد الحكومي الدولي.

(11) العدد الإجمالي للأشخاص المستفيدين من مشاريع الجهات المتلقية للمنح، أو العاملين في تلك المشاريع بوصفهم شركاء، أو الذين وصلت إليهم تلك المشاريع بصفة عامة، كما أبلغت عنه الجهات الشريكة المتلقية للمنح في الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2024.

(12) في عام 2024، أفاد 31 في المائة من الجهات الشريكة المتلقية للمنح المشمولة بالاستطلاع بأن منحة الصندوق الاستثماري كانت أول منحة يحصلون عليها من أحد كيانات الأمم المتحدة.

ثانياً - السياق في عام 2025: الحواجز الهيكلية التي تحول دون تحقيق العدالة

14 - في عام 2025، أدار الصندوقُ الاستثماري حافظةً تمويلية بقيمة 74,5 مليون دولار، شملت 159 منظمة في 71 من البلدان والأقاليم. وكانت جميع المنظمات الشريكة من منظمات المجتمع المدني، وكان 71 في المائة منها من منظمات حقوق المرأة. وجسدت الحافظة نطاقاً عالمياً حقيقياً: فكانت 25 في المائة من المبادرات في أفريقيا، و 24 في المائة منها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 20 في المائة في أوروبا وآسيا الوسطى، و 16 في المائة في آسيا والمحيط الهادئ، و 14 في المائة في الدول العربية وشمال أفريقيا، بينما كان أكثر من واحد في المائة منها مبادرات أقاليمية.

15 - وبالنسبة للجهات الشريكة في جميع المناطق، يؤدي تزايد السلطوية والعسكرة والقمع الرقمي إلى تقليص الحيز المدني وإسكات الأصوات المناهضة بالسلام والتمتع بالحقوق. ومع تزايد النزاعات المسلحة، يزداد خطر الأزمات المتداخلة والمطولة. وتجسد الانتهاكاتُ الجسيمة المرتكبة ضد النساء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وميانمار وهايتي والأرض الفلسطينية المحتلة المخاطر الجسيمة التي تتعرض لها النساء والفتيات في البيئات المتضررة من الأزمات⁽¹³⁾.

16 - وتواجه البلدانُ النامية عجزاً سنوياً قدره 420 بليون دولار في التمويل اللازم لتحقيق المساواة بين الجنسين في إطار أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁴⁾، في الوقت الذي يُتوقع فيه تقلص المساعدة الإنمائية الرسمية⁽¹⁵⁾. وتؤثر التخفيضات الأخيرة في المساعدات، إضافةً إلى النقص المزمن في التمويل، تأثيراً عميقاً. وخُص الاستقصاء العالمي لعام 2025، الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة على 411 منظمة من منظمات حقوق المرأة في 44 موقعاً من مواقع الأزمات، إلى أن 90 في المائة منها قد تضررت مالياً من جراء خفض المساعدات، ويُتوقع إغلاق نصفها تقريباً في غضون ستة أشهر في حال استمرار الظروف⁽¹⁶⁾.

17 - وتكشف نتائج التقييم السريع، الذي أجره الصندوق الاستثماري في شباط/فبراير 2025 استجابةً لتخفيضات التمويل من قبل الجهات المانحة الرئيسية، عن واقع مثير للقلق، حيث يتأثر ما نسبته 60 في المائة من الجهات الشريكة بشكل مباشر. وتتراوح الآثار بين تقليص الخدمات الأساسية المقدمة إلى الناجيات (78 في المائة)، وتعليق أو إغلاق الملاجئ ومراكز الأزمات وسبل الحصول على خدمات المساعدة القانونية والدعم في مجال الرعاية الصحية (73 في المائة). ويلاقي أيضاً العديد من هذه الجهات الشريكة صعوباتٍ في تلبية الطلب المتزايد على الخدمات في ظل انخفاض قدرة الموظفين وإنهائهم المهني. وأعربت جميع الجهات الشريكة المتلقية للمنح تقريباً عن قلقها العميق إزاء زيادة مخاطر تعرض النساء والفتيات للعنف في مجتمعاتهن المحلية في حالة عدم استعادة الدعم⁽¹⁷⁾.

(13) تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2025/556).

(14) UN-Women, “USD 420 billion annual shortfall blocking gender equality in developing countries”, 30 June 2025.

(15) European Network on Debt and Development, “Aid crisis – new data sounds fresh alarm bells for the future”, 17 April 2025.

(16) UN-Women, *At a Breaking Point: The Impact of Foreign Aid Cuts on Women’s Organizations in Humanitarian Crises Worldwide* (Geneva, 2025).

(17) United Nations trust fund in support of actions to eliminate violence against women, “The cost of silence – and the power of action: confronting the global rollback on funding to end violence against

18 - وأبلغ عن ردود فعل عنيفة ضد حقوق المرأة في ربع عدد البلدان تقريباً⁽¹⁸⁾. واستناداً إلى التجربة الميدانية لـ 120 منظمة شريكة أجابت على استقصاء الصندوق الاستئماني السنوي للجهات المتلقية للمنح، هناك ثلاثة اتجاهات مترابطة تحدد الديناميات الحالية لردود الفعل العنيفة، وهي: (أ) رد فعل عنيف منهجي يحول دون تحقيق الإصلاح القانوني والسياساتي ويوقف تمويل المنظمات المتخصصة؛ و (ب) أساليب "الإنكار والتشويه وصرف الانتباه" التي تؤدي إلى التقليل من شأن العنف، ونشر معلومات خاطئة ومعلومات مضللة، والتقويض الخفي للتقدم المحرز؛ و (ج) القمع والعنف اللذان يستهدفان الجهات الفاعلة النسوية، من خلال التردد والترهيب وحتى التهديدات الجسدية، ويهدفان إلى تفكيك العمل المنظم⁽¹⁹⁾.

19 - وما يميز اللحظة الراهنة عن التحديات السابقة هو حجم ردود الفعل العنيفة تجاه الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين، ومدى تنسيق ردود الفعل هذه، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وكما هو موثق في تقرير الصندوق الاستئماني لعام 2025⁽²⁰⁾، تستخدم الحكومات بشكل متزايد الأدوات القانونية والبيروقراطية والرقمية لتقييد التمويل وتقويض المساءلة. وفي جميع أنحاء العالم، يتم بموجب القوانين المتعلقة بالمساعدات الأجنبية ومنظمات المجتمع المدني - التي سُنّت أو عُدلت حديثاً دون تشاور في أغلب الأحيان - إدخال شروط على التسجيل، والمطالبة بالإفصاح بشكل تدخلي، وإجبار منظمات المجتمع المدني على الإغلاق في بعض الحالات. وأصبحت إجراءات الترخيص للمبادرات المدعومة من الصندوق الاستئماني والموافقة عليها، التي كانت تستغرق أسابيع في السابق، تستغرق الآن شهوراً، وهو ما يؤخر تقديم الخدمات المنقذة للحياة. وتتوقف التدفقات النقدية من خلال تجميد الحسابات المصرفية أو عمليات المراجعة المطولة أو المراقبة التعسفية، وبالتالي يتم تعطيل الوصول إلى المساعدات وتآكل الثقة بين السلطات والمجتمع المدني. وتمثل هذه الآليات معاً شكلاً جديداً للإنكار المنهجي للعدالة: وهو إسكات العاملين على تحقيقها.

20 - ولضمان الحصول على الموافقات، احتاج كثيرٌ من منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة إلى إعادة تأطير عملها في مجال إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة باعتباره عملاً في مجال الرعاية الصحية أو التمكين الاقتصادي أو المساعدة الإنسانية، رغم أن العنف ضد المرأة والفتاة يشكل عملاً إجرامياً وانتهاكاً متعمداً لاستقلالية المرأة الجسدية وصحتها وكرامتها. وتأثرت منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية بشكل غير متناسب، مما أدى إلى زيادة تعرضها لخطر الإغلاق وتهينة بيئة رادعة لأنشطة الدعوة.

21 - وفي جميع المناطق، لا يزال التقدم المحرز نحو إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة هشاً ومتفاوتاً. ففي العديد من البلدان في أوروبا وآسيا الوسطى، أدت النزاعات والشعبوية المناهضة للحقوق والتشريعات المقيدة لمنظمات المجتمع المدني إلى إغلاق الحيز المدني الحرج. ووفقاً للجهات الشريكة للصندوق الاستئماني في جورجيا، يتطلب قانون شفافية النفوذ الأجنبي من المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام التي تتلقى أكثر من 20 في المائة من تمويلها من الخارج أن تسجل نفسها كمنظمات "تسعى إلى تحقيق مصالح قوة أجنبية"،

UN-Women, *At Risk and Underfunded: How Funding Cuts Are* و "women and girls", 15 May 2025
Threatening Efforts to End Violence against Women and Girls, (New York, 2025)

(18) تقرير الأمين العام عن استعراض وتقييم حالة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (E/CN.6/2025/3/Rev.1)

(19) United Nations trust fund in support of actions to eliminate violence against women, *Beyond Backlash: Advancing Movements to End Violence Against Women* (UN-Women, New York, 2025)

(20) المرجع نفسه.

ويمكن أن يترتب على عدم الامتثال فرض غرامات باهظة⁽²¹⁾. ويمثل هذا القانون عنصراً أساسياً من عناصر تقليص الحيز المدني في جورجيا وقد أثار مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان بين منظمات المجتمع المدني⁽²²⁾. وتزيد الحرب في أوكرانيا من مخاطر العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والحرمان الاقتصادي، والضيق النفسي، والاتجار بالبشر، وتقل عبء الخدمات، وتواصل الجهات الشريكة الإبلاغ عن تقييد الاستثمارات في الخدمات المتعددة القطاعات. وفي البوسنة والهرسك، يعزّز قانون العنف الأسري والعنف ضد المرأة لعام 2025 مواءمة البلد مع معايير الاتحاد الأوروبي والمعايير المحددة في اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما، ومع ذلك تبلغ الجهات الشريكة للصندوق الاستئماني أن أوجه عدم الاتساق وضعف الإنفاذ على مستوى الكيانات لا تزال تحرم الناجيات من الحماية. وبالإضافة إلى ذلك، تقييد الجهات الشريكة بأن حذف "الهوية الجنسية" من القانون الجنائي لجمهورية صربسكا، وصياغة قوانين من شأنها تقييد تمويل منظمات المجتمع المدني وتقليصه يُضعفان القدرة على تقديم المساعدة القانونية وتوفير الملاجئ والدعم النفسي والاجتماعي. وفي صربيا، أصبح قانون المساواة بين الجنسين معلّقاً الآن بشكل فعلي بعد أن أوقفت المحكمة الدستورية إنفاذه في عام 2024، مما أدى إلى عدم وجود إطار قانوني نافذ في البلد وتجميد التقدم المحرز في التصدي للعنف ضد المرأة لفترة غير محددة⁽²³⁾.

22 - وفي بلدانٍ في آسيا والمحيط الهادئ، تهدد التخفيضات في التمويل وتقليص حجم منظمات المجتمع المدني العمل على إنهاء العنف ضد المرأة في وقتٍ توجد فيه حاجةٌ إلى استجابة مرنة ذات طابع نسوي تركز على الناجيات لمكافحة عدم اليقين القانوني. وفي الهند، أدى النزاع في ولاية مانيبور، وتغير بيئة إنفاذ قوانين الهجرة إلى زيادة الخوف في صفوف اللاجئين والناجيات من ميانمار في الولاية. وفي ساموا، تُبلغ الجهات الشريكة للصندوق الاستئماني عن معاناة نساء "نوفوتان" وأطفالهن من التهميش بصورة منهجية من جراء الحكم القروي، وعن تعرّضهن لعنف العشير بشكل كبير. وفي كمبوديا، لا يزال العنفُ الجنسي الذي تيسره التكنولوجيا منتشراً على نطاق واسع، حيث تتعرض الشابات وأفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملتي صفات الجنسين والمدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة لخطر متزايد بسبب ضعف إنفاذ الحماية القانونية وزيادة الاعتماد على المنظمات المحلية المعنية بالناجيات⁽²⁴⁾.

23 - وفي أفريقيا، يتقلص الحيز المدني في ظل التقلبات السياسية في العديد من البلدان. ففي الصومال، تقييد الجهات الشريكة بأن عدم الاستقرار السياسي أدى إلى تعطيل تشريعات رئيسية، مثل مشروع قانون الجرائم الجنسية، مما يهدد توفير الحماية القانونية للناجيات من العنف الجنسي. وتؤدي حملات القمع ضد

OHCHR, "Georgia: UN experts condemn adoption of Law on Transparency of Foreign Influence", (21) .14 May 2024

Commissioner for Human Rights of the Council of Europe, "Memorandum on the human rights (22) .situation in Georgia", 10 March 2025

Group of Experts on Action against Violence against Women and Domestic Violence, *First thematic (23) evaluation report: building trust by delivering support, protection and justice*. Serbia (Strasbourg, .2025)

Asia Centre and International Center for Not-For-Profit Law, *Technology-Facilitated Gender-Based (24) Violence in Cambodia: Impact on the Civic Freedoms of Women Journalists and Human Rights Defenders* (Bangkok, 2025)

منظمات المجتمع المدني إلى وقف تقديم الخدمات المُنفذة للحياة للناجيات في السودان، في ظل أزمة إنسانية متردية، بينما يؤدي تصاعد حدة النزاع والصدمات المناخية في جنوب السودان إلى تفاقم النزوح وتعطيل الخدمات الأساسية. وفي إثيوبيا، تُفرض قيود جديدة على تسجيل منظمات المجتمع المدني وتمويلها في خضم زيادة العنف الجنسي المتصل بالنزاع وتنامي الطلب على الخدمات المتعددة القطاعات. وفي زيمبابوي، ووفقاً للجهات الشريكة، يتم بموجب قانون جديد، وهو قانون تعديل المنظمات الطوعية الخاصة الذي سُن في عام 2025، تقييد تسجيل وعمليات منظمات المجتمع المدني وتقييد تنفيذ القوانين التقدمية والخدمات الأساسية تقويضاً فعلياً، مما يحرم الناجيات من الحماية الحيوية⁽²⁵⁾. وأخيراً في أوغندا، تواصل الجهات الشريكة التحذير من أن المعايير الأبوية والحركات المناهضة للحقوق تزيد من المخاطر التي يتعرض لها الناشطون العاملون في مجالي المساواة بين الجنسين وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية.

24 - وفي جميع أنحاء بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تُضاعف الجريمة المنظمة وعدم الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية العنف ضد النساء والفتيات. ففي إكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تُبلغ الجهات الشريكة للصندوق الاستثماري عن استمرار ارتفاع معدلات العنف، بما في ذلك قتل الإناث، في ظل النزاع المسلح الداخلي والجريمة المنظمة والأزمة الاقتصادية والصدمات المناخية. وتفيد الجهات الشريكة من بيرو بأن الموافقة على تعديلات القانون المتعلق بالوكالة البيروفية للتعاون الدولي في عام 2025 أسفرت عن فرض قيود تتعلق بالجهات المانحة الأجنبية واشتراط حصول منظمات المجتمع المدني على إذن الحكومة لتلقي أموال أجنبية⁽²⁶⁾. وأدت القيود المصرفية وتجميد الحسابات إلى تعطيل مبادرات الجهات الشريكة، المدعومة من الصندوق الاستثماري والمتعلقة بإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة، في فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) والمكسيك، مما يمنع توفير الخدمات المتعددة القطاعات ويُظهر الضغوط المالية التي يتعرض لها المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة.

25 - وفي الدول العربية، يؤدي النزاع والنزوح المطول إلى تفاقم ضعف النساء. ففي الأرض الفلسطينية المحتلة، يؤدي استمرار الأزمة الإنسانية والأعمال العدائية والقيود المفروضة على التنقل إلى تدمير الملاجئ التي تديرها الجهات الشريكة للصندوق الاستثماري وشلّ تقديم الخدمات، مما يعرض النساء إلى خطر متزايد وخوف من الأذى، دون لجوء إلى العدالة. ويجري الإبلاغ عن ديناميات مماثلة في اليمن، حيث تشهد الجهات الشريكة على تصاعد الأعمال العدائية التي أدت إلى زيادة كبيرة في حالات العنف الجنساني، في الوقت الذي تؤدي فيه العقبات المفروضة على التنقل وحالات الوصم إلى تقييد الإبلاغ. وفي الجمهورية العربية السورية، تقيّد الجهات الشريكة بأن العمليات الانتقالية بعد انتهاء النزاع تهدد باستبعاد النساء من أعمال إعادة الإعمار والإصلاح القضائي، وبأن الخدمات وعمليات الإبلاغ مجزأة.

26 - وعلى الرغم من هذه الرياح المعاكسة، تواصل منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة الحفاظ على موقفها من خلال تقديم حلول فعالة. فهي تعمل على توثيق الانتهاكات، والحفاظ على الملاجئ

Human Rights Watch, “Zimbabwe: President signs law to curb civic space – nongovernmental (25) organizations face threat of deregistration, criminal prosecution”, 17 April 2025

OHCHR, “The approval of amendments to the “APCI” Law seriously affects freedom of association (26) in Peru”, 17 April 2025

وخطوط المساعدة ومراقبة الناجيات في إجراءات المحاكم، في الوقت الذي تكون فيه هي نفسها، في أغلب الأحيان، تحت التهديد.

ثالثاً - تجسيد معنى "إمكانية الوصول" في إمكانية الوصول إلى العدالة: دور المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة

27 - تعمل منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة، المدعومة من الصندوق الاستئماني، بصورة شاملة على الاضطلاع بتدابير الوقاية والحماية والمساءلة، وتقوم، عبر هذا الطيف من التدابير، بتوسيع نطاق معنى إمكانية الوصول إلى العدالة في الممارسة العملية - حيث لا يقتصر ترسيخها في المحاكم والقوانين فحسب، بل في المساحات اليومية حيث تعيش الناجيات ويلتمسن المساعدة ويُعدنّ بناء الثقة. ويتناول هذا التقرير، بالاعتماد على التقارير والبيانات الواردة من أكثر من 100 من الجهات الشريكة المتلقية للمنح لعام 2025 وحده، فجوة حرجة في الأدلة من خلال دراسة طرق ملموسة تتيح بها منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة إمكانية لجوء النساء والفتيات إلى العدالة عن طريق ما يلي: (أ) ترسيخ العدالة في المجتمعات المحلية؛ و (ب) بناء مؤسسات معنية بالرعاية والمساءلة تركز على الناجيات؛ و (ج) دفع عجلة الإصلاحات الهيكلية التي تُدمج المساواة في القانون والسياسات.

ألف - ترسيخ العدالة في المجتمعات المحلية

28 - تبدأ العدالة في أغلب الأحيان بعيداً عن قاعة المحكمة. فهي تبدأ في المنازل والقرى والملاجئ ومخيمات اللاجئين والأماكن غير الرسمية، حيث يسعى الناجون أولاً إلى الحصول على الدعم. وتعمل منظمات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات حقوق المرأة، على تحديد وتعزيز مداخل العدالة، وتحويلها إلى مسارات حقيقية تركز على المجتمعات المحلية لتحقيق الحماية والإنصاف.

29 - وفي إكوادور، حيث يوجد النظام العرفي والحكومي جنباً إلى جنب بموجب الدستور، عملت رابطة النساء من أجل المساواة بين الجنسين والاستقلال الذاتي (Asociación de Mujeres por la Equidad de Género y la Autonomía) على تعزيز التنسيق بين النظامين وكفالة أن تؤدي التعددية القانونية إلى دعم حقوق المرأة بدلاً من تقويضها.

30 - وفي العراق، عملت جمعية نساء بغداد على إتاحة سبل وصول النساء إلى التدريب المهني والمساعدة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي. ومع انتهاء المشروع، قامت النساء بالإبلاغ ذاتياً عن تعزيز ثقتهن في التعامل مع الأنظمة القانونية، وزيادة وعيهم بحقوقهن، وتحسين قدرتهن على حل النزاعات الأسرية والاجتماعية المعقدة.

31 - وفي كينيا، عززت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان مبادرة "ميديكابت" (MediCapt)، وهي تطبيق يربط المرافق الصحية المحلية (التي تمثل غالباً نقطة الاتصال الأولى للناجيات) بأنظمة العدالة، وذلك من خلال جمع الأدلة الرقمية. ووفر تطبيق MediCapt، المدمج مع نظام المعلومات الصحية في كينيا، الدعم لإعداد وثائق الاستدلال الجنائي العلمي المتعلقة بما يقرب من 2 000 حالة من حالات العنف الجنسي. واستُكمل استخدام التطبيق بإدخال تحسينات أخرى على التوثيق تركز على الناجيات، بدعم من

منظمة "أطباء من أجل الصحة" التي وصلت إلى 17 932 ناجيةً من العنف، وأُبلغ رسميًا، نتيجةً لذلك، عن 4 578 حالة لأعراض سجلات النظام الصحي الوطني.

32 - وفي حين لم تُبلغ الدوائر الحكومية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن أية حالات عنفٍ جنسي، خلّصت الأبحاثُ المرتكزة على المجتمعات المحلية، التي أجراها مركز "ياناباسينياني بوليفيا" لتنمية المرأة والأسرة (Centro Yanapasiñani Bolivia para el Desarrollo de la Mujer y la Familia)، إلى أن هذا النوع من العنف يُرتكب بمعدلات كبيرة، مؤكّدةً حجم النقص في الإبلاغ والحاجة الماسّة إلى اتباع أساليب تركز على الناجيات في جمع البيانات المحلية.

33 - وفي صربيا، وفي سياق الكراهية المستمرة للمثلية الجنسية ومحدودية الاستجابة المؤسسية وندرة الخدمات المتمحورة حول الناجيات، تركز منظمة "لابريس" (Labris) الشريكة للصندوق الاستئماني على وضع أسس السلامة للمثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والنساء من أحرار الهوية الجنسانية وتسهيل الضوء عليهن، وذلك من خلال الدعم المباشر وأنشطة التمكين والمناصرة. وبالإضافة إلى قيام منظمة لابريس بعمل مكثف في مجال تمكين المرأة، وتوفير التدريب المتخصص لمقدمي الخدمات، وتنظيم حملات توعية عامة، وإدارة خط اتصال مباشر في حالات الطوارئ، فهي تجري بحثًا متعمقًا يهدف إلى تعزيز الاستجابات المؤسسية للعنف الأسري المرتكب من العشير المثلي.

34 - وتعيد هذه المبادرات تصوّرَ معنى "إمكانية الوصول" - ليس باعتباره مقتصرًا على الدخول إلى المؤسسات القانونية بمعناه المادي، بل باعتباره منطويًا أيضًا على إمكانية الوصول إلى الحماية والإنصاف من النواحي الاجتماعية واللغوية والثقافية. وفي سياقات ردود الفعل العنيفة أو النزوح أو الحوكمة الهشة، فإن هذه النُهُج المرتكزة على المجتمع المحلي تُبقي الوعد بتحقيق العدالة حيا.

باء - بناء مؤسسات للرعاية والمساءلة تركز على الناجيات

35 - تبني المنظمات الشريكة للصندوق الاستئماني يومياً مؤسساتٍ تعطي الأولوية للسلامة والثقة والمساءلة. وهذه المؤسسات هي منظومات للرعاية تربط الناجيات بالعدالة من خلال التعاون المتعدد القطاعات.

36 - وفي الهند، يوفر مشروع الهجرة واللجوء الدعم للاجئات من ميانمار اللائي يواجهن أوجه ضعف حادة، من بينها زيادة مخاطر التعرض للعنف الجنسي والجنساني. وتهدف المبادرة، عن طريق إنشاء إطار قانوني شامل يحمي اللاجئات ويلبي احتياجاتهن الطويلة الأمد، إلى تعزيز الدعم المنهجي من خلال أنشطة التوعية والمساعدة والمناصرة، والتخفيف في نهاية المطاف من أوجه الضعف التي تعاني منها النساء والفتيات اللاجئات من ميانمار في بيئة اجتماعية سياسية محفوفة بالصعاب.

37 - وفي إكوادور، حيث يخلق ارتفاع مستويات انعدام الأمن وقتل الإناث عوائق كبيرة أمام الناجيات، يعمل مركز التخطيط والدراسات الاجتماعية (Centro de Planificación y Estudios Sociales) والجهاتُ الشريكة على الدفع قدماً بالتقاضي وعمليات المراقبة وأنشطة الدعوة على الصعيد الوطني، مما يثبت فعالية التكيف مع المخاطر السياسية والقمع السياسي.

38 - وفي إثيوبيا، طورت رابطة التعاطف من أجل الحياة للتنمية المتكاملة (Empathy for Life) (Integrated Development Association) شبكةً إحالةً تربط بين قطاع العدالة وقطاع الشرطة

والقطاعات الاجتماعية. ومن خلال تدريب 50 من العاملين في الخطوط الأمامية على البروتوكولات التي تركز على الناجيات والإسعافات الأولية النفسية، أوجدت المبادرة مساراتٍ فعالةً للناجيات وحسّنت زمن الاستجابة من خلال توجيهات واضحة باللغة المحلية.

39 - وفي أوكرانيا التي مزقتها الحرب، حيث تواجه النساء المهمشات، بمن فيهن ذوات الهويات الجنسية والجنسانية المتنوعة والنازحات داخلياُ والنساء ذوات الإعاقة والأمهات العازبات، مخاطرٌ متزايدةٌ تتعلق بالعنف الجنساني والانتهاك الجنسي وأزمات الصحة النفسية، توفر منظمة "إنسايت" (Insight) أنشطة الدعم والتدريب الحاسمة لتعزيز قدرة المحامين وأخصائيي الصحة النفسية على توفير رعايةٍ تسترشد بتأثير الصدمات النفسية.

40 - وفي نيجيريا، بلغ العنف الجنسي والجنساني مستوى جعل المناصرين ينادون بإعلان حالة الطوارئ. وفي ظل هذه الخلفية، قام اتحاد التمكين الاقتصادي للمرأة (Women United for Economic Empowerment) ببناء نموذج للمساءلة المتمحورة حول الناجيات من خلال تدريب الجهات الفاعلة في مجال العدالة، واستحداث خط اتصال للمساعدة وإنشاء نُظُم جديدة للإبلاغ المجتمعي. وفي غضون دورة واحدة للمشروع، تبين نتائج التقييم أن 91 في المائة من المستجيبين (مقابل صفر عند خط الأساس) أبلغوا عن إمامهم بقانون (حظر) العنف ضد الأشخاص⁽²⁷⁾، وأبلغ عن حوالي 300 حالة جديدة (مقابل صفر عند خط الأساس)، من بينها ست حالات اعتداء جنسي على الأقل أفضت إلى مقاضاة مرتكبيها.

41 - وفي الكاميرون، تعمل جمعية "ليبرا" للأرامل (Libra Association for Widows) في ست مناطق متأثرة بالنزاعات، حيث تقوم بتقديم المساعدة القانونية لأكثر من 850 ناجية وضمان الملاحقة القضائية الفعالة في 78 قضية عنف جنساني على الأقل. ومن خلال إدماج المساعدين القانونيين في المجتمعات المحلية، استمرت المبادرة في الحفاظ على إمكانية الوصول على الرغم من انعدام الأمن والنزوح.

42 - وتكشف الأمثلة المذكورة أعلاه أن منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة تتشاطر الهدف والقدرة على الجمع بين العدالة والرعاية. فالمؤسسات التي تركز على الناجيات لا تلبّي الاحتياجات الفورية فحسب، بل تضفي الطابع المؤسسي على المساءلة من خلال الممارسة، وهو ما يثبت أن نُظُم الحماية يمكن أن تتطور حتى في السياقات الهشة أو القمعية.

جيم - تغيير السلطة من خلال التغيير القانوني من القاعدة إلى القمة

43 - تعمل منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة أيضا على دمج المساواة في الدساتير والمحاكم والأعراف المجتمعية وتحديد ملامح المراقبة للقوانين والسياسات والأطر، لكفالة أن تسترشد الالتزامات الوطنية بتوقعاتٍ تركز على الناجيات وأن تُنفذ القوانين تنفيذا تاما.

44 - وفي أرمينيا، حيث تفنقر التشريعات المتعلقة بالعنف الأسري إلى تعريفات واضحة، عمل التحالف من أجل وقف العنف ضد المرأة (Coalition to Stop Violence against Women) على إرساء الوضوح القانوني وتوسيع نطاق حظر العنف في مكان العمل. وفي انتصارٍ تاريخي، استُحدث أساس قانوني

Nigeria, Violence Against Persons (Prohibition) Act 2015 (25 May 2015), *Official Gazette* No. 61, (27).vol. 102

أقوى في قانون العقوبات⁽²⁸⁾ والقانون المتعلق بمنع العنف المنزلي⁽²⁹⁾ لتوفير الحماية والمساءلة للناجيات. ويعترف القانون المنقح صراحةً بالشركاء والأطفال الشهود بوصفهم ضحايا، ويلغي إجراءات المصالحة، ويضمن حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الرعاية الطبية والمأوى مجاناً، ويجرم المطاردة.

45 - وفي لبنان، تستخدم منظمة عدالة بلا حدود استراتيجيةً متعددة المستويات لإذكاء الوعي المجتمعي وتدريب الشرطة والوزارات وصياغة إصلاحاتٍ لتحقيق المواءمة على صعيد قوانين الأحوال الشخصية، التي تختلف حالياً فيما بين 19 طائفة، وذلك لمواجهة نظام قانوني مجزأ يُفاقم عدم المساواة في الوصول إلى العدالة، في سياق يسعى فيه العديد من النساء لمجرّد الحفاظ على بقائهن.

46 - وفي غواتيمالا، وسّعت مبادرة العدالة من أجل المرأة نطاق الوصول إلى العدالة ليشمل أكثر من 3 000 امرأة من نساء المايا كاكتشيكيل، بما في ذلك 1 747 امرأة شاركن في حلقات عمل بشأن الإلزام بالنواحي القانونية، و 1 549 امرأة تلقّين خدمات قانونية بصفتن ناجيات من العنف، و 44 امرأة تلقّين تدريباً كمستشارات للشؤون المجتمعية.

47 - وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، يعزز منبرُ نساء تنزانيا المشترك بين الأحزاب (Tanzania Women Cross-Party Platform) المشاركة السياسية للمرأة من خلال مكافحة العنف والتمييز الانتخابيين والدعوة إلى إجراء إصلاحات قانونية لحماية النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وتؤدي هذه الإجراءات، إلى جانب تنمية القدرات وحملات التوعية المدنية والمناقشات وما يقوده المجتمع المحلي من مبادرات وأنشطة للدعوة تتعلق بالإصلاح القانوني والسياسي، إلى خلق مشهد سياسي آمن وشامل للجميع.

48 - وفي إندونيسيا، يركز عمل منظمة تضامن النساء من أجل الإنسانية وحقوق الإنسان (Women Solidarity for Humanity and Human Rights) على دعم النساء المهمشات (مثل الناجيات من العنف، والنساء اللائي يُعرّفن أنفسهن كمشتغلات بالجنس، والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، والنساء من ذوات الهويات الجنسية والتوجهات الجنسية المتنوّعة) اللائي يواجهن حواجز منهجية تحول دون تحقيق العدالة وتقديم الخدمات الأساسية وتتفاقم من جراء الوصم الاجتماعي والتمييز. وتهدف المبادرة إلى دعم تنفيذ القانون المتعلق بجرائم العنف الجنسي⁽³⁰⁾ بشكل تام من خلال تكامل الخدمات بما يفضي إلى تقديم خدمات محسّنة ومتمحورة حول الناجيات ومتعددة القطاعات.

49 - وفي ليبيريا، نظمت أمانة المنظمات النسائية غير الحكومية 40 تحالفاً في ست مقاطعات للعمل مع أكثر من 670 من القادة المحليين والمشرّعين للدعوة إلى اعتماد مشروع قانون مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وأدى ذلك إلى وضع الناجيات والممارسين في مكانة الجهات الفاعلة المركزية في حركة الإصلاح الوطني.

(28) أرمينيا، القانون الجنائي (اعتُمد في 5 أيار/مايو 2021، ودخل حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2022، وعُدّل في 12 نيسان/أبريل 2024، ودخل التعديل حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2024).

(29) أرمينيا، القانون المتعلق بمنع العنف المنزلي وحماية ضحايا العنف المنزلي واستعادة السلام في الأسرة (اعتُمد في 13 كانون الأول/ديسمبر 2017)؛ وعُدّل في 12 نيسان/أبريل 2024، ودخل التعديل حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2024).

(30) Indonesia, Sexual Violence Crime Act, Law No. 2022/12 (12 April 2022), *State Gazette of the Republic of Indonesia*, No. 2022/75

50 - وثبتت عمل الجهات الشريكة للصندوق الاستثماري أن منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة لا توسع نطاق نظم العدالة فحسب، بل تعيد تعريف الغرض منها - بتوسيع نطاق الحقوق وتعزيز المؤسسات وضمان أن يتمكن الأشخاص الأكثر عرضة للخطر من المطالبة بالعدالة - مع الكشف في الوقت ذاته عن الثغرات والمخاطر التي غالبًا ما تغفلها الأنظمة الرسمية.

رابعاً - من الأزمة إلى القدرة: مساهمة الصندوق الاستثماري في عام 2025

51 - يعمل الصندوق الاستثماري على الربط بين شجاعة الحركات العاملة في الخطوط الأمامية، وما تحتاج إليه من الموارد والتعلم والتضامن لكي توسع نطاقها. والصندوق الاستثماري، باعتباره الآلية المجمعته الرائدة التابعة للأمم المتحدة المكرسة حصرياً للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة، لم يوفر، على مدى العقود الثلاثة الماضية، منحا فحسب، بل وقر أيضاً منظومة لتقديم الدعم لتتيح للحركات النسوية البقاء والازدهار. وفي عام 2025، ومع تقلص الحيز المدني والزيادة الكبيرة في الاحتياجات، استثمر الصندوق الاستثماري في المنظمات التي تجعل العدالة أمراً ممكناً، عن طريق تعزيز المرونة التنظيمية من خلال الدعم الشامل؛ والمشاركة في إنشاء المعارف القائمة على الممارسة وتعظيمها؛ ومواصلة الدعوة لتمويل النشاط النسوي.

ألفاً - تعزيز المرونة التنظيمية من خلال تقديم الدعم الشامل

52 - قدم الصندوق الاستثماري، على مدى 30 عاماً، دعماً مالياً مقرونًا بالمرافقة التقنية للحفاظ على ريادة منظمات حقوق المرأة. وفي عام 2025، وسّع الصندوق الاستثماري نطاق دعمه المباشر للمرونة التشغيلية والتنظيمية، مما أتاح للجهات الشريكة المتلقية للمنح الاستثمار في رفاه الموظفين والإدارة التكوينية والاستمرارية التشغيلية الأساسية، ومن ثم الاعتراف بأن تنظيم العمل النسوي لا يمكن أن يزدهر بدون هياكل مستدامة تركز على الرعاية.

53 - وعلى مستوى البرامج، تلقت المنظمات الشريكة خدمات مرافقة مصممة خصيصاً واستقادت من تبادل الآراء بين الأقران لتعزيز التصميم المتمحور حول الناجيات والحماية وإدارة المخاطر والتكيف مع الأزمات. وفي عام 2025، دعا الصندوق الاستثماري إلى عقد 19 جلسة تعلم إلكتروني استقطبت ما يقرب من 1 000 مشارك من الأفرقة المتلقية للمنح في جميع أنحاء العالم. وأصبحت هذه الجلسات مساحات لتبادل الأدوات المتعلقة بتخطيط المشاريع، ومبادئ البرمجة، والرصد والتقييم، والإعداد لعمليات المراجعة، والتخطيط المالي، واستدامة التضامن بين الممارسين العاملين في سياقات صعبة. وبالإضافة إلى ذلك، نظّم الصندوق الاستثماري حلقة عمل بالحضور الشخصي لتنمية القدرات في سان باولو بالبرازيل، جمعت موظفين نشطين من المنظمات الشريكة في خمس مناطق. وأفاد معظم المشاركين بأن حلقة العمل قد عززت قدرتهم على تحقيق الأثر المنشود من مبادراتهم (90 في المائة)، وأتاحت لهم فرصاً للتعلم من الآخرين والتواصل معهم (85 في المائة)، وعززت شعوراً قوياً بالانتماء للمجتمع فيما بين المنظمات الشريكة (90 في المائة) في الأوقات الصعبة.

54 - ويعمل الصندوق الاستثماري باستمرار على تكييف تقديمه للمنح ليتناسب مع واقع منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة التي تعمل في سياقات متقلبة بشكل متزايد. ويتجسد هذا التطور في الدعوة التي أطلقها الصندوق الاستثماري لتقديم مقترحات، بعنوان "توفير الموارد لتحقيق القدرة على

الصمود“. ويعطي الصندوق الاستثماري، من خلال دمج مجموعتي تمويل في دعوة واحدة، الأولوية للتمويل الطويل الأجل والمرن والأساسي للمنظمات التي تعمل في ظل تقلص الحيز المدني ورد الفعل العنيف وفجوات التمويل. وستركز المنح، التي تتراوح قيمتها بين 150 000 دولار و 800 000 دولار، على تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات، وتعزيز جهود الوقاية، وزيادة فعالية التشريعات، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات المهمشات هيكلياً. وتبسط الدعوة أيضاً عملية تقديم الطلبات وتوسّع نطاق التمويل المرن، بسبل منها، على سبيل المثال، إتاحة الفرصة للمنظمات الأصغر حجماً بأن تخصص من المنح المقدمة إليها ما يصل إلى 18 في المائة، وللمنظمات الأكبر حجماً بأن تخصص ما يصل إلى 12 في المائة، لأغراض التمويل المرن.

55 - وواصل الصندوق الاستثماري أيضاً الجمع بين الجهات الشريكة المتلقية لمنح على المستوى القطري في إطار حوار منظم مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وشملت أنشطة المشاركة على الصعيد القطري خلال عام 2025 ما عدده 12 بلداً، بما يغطي بلداً واحداً على الأقل في كل منطقة، وعززت التنسيق بين المنظمات الشريكة واستدامتها. فعلى سبيل المثال، عززت المناقشات التي أجريت خلال المشاركة على الصعيد القطري في ألبانيا أنشطة الدعوة المشتركة لإدماج منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في مجالات التنسيق الوطني؛ وهيات الحوارات التي أُجريت خلال المشاركة على الصعيد القطري في ليبيريا مساحة لتبادل المعارف المتعلقة بتأثير الجهات المتلقية للمنح على الإصلاحات القانونية الوطنية، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالعنف المنزلي والمساواة بين الجنسين.

باء - الارتقاء بالمعرفة القائمة على الممارسة والتعلم والتأثير

56 - واصل الصندوق الاستثماري الاشتراك مع الجهات الشريكة له في خلق المعارف القائمة على الممارسة لإثراء الحوار والمناصرة على الصعيد العالمي، وتوسيع قاعدة المعارف، بما في ذلك، وهو الأهم في عامٍ شهد تقلباتٍ وتقلصاً للحيز المدني، كعمل من أعمال الممارسة العملية السنوية للحفاظ على المعارف المتعلقة بالمقاومة الاستراتيجية، ودعم دوائر التضامن في الجهات المتلقية للمنح.

57 - واشترك الصندوق الاستثماري في إنتاج أصول المعارف المتعلقة بالمرونة التنظيمية ورد الفعل العنيف وتخفيضات التمويل ودور المعارف القائمة على الممارسة، بالشراكة مع منظمة Raising Voices والمرحلة الثانية من مبادرة "الحلول الناجعة لمنع العنف" (What Works to Prevent Violence)⁽³¹⁾، والرعاية الذاتية والجماعية للموظفين المشاركين في مبادرات إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة، وقام بنشر تلك الأصول. وأطلق الصندوق الاستثماري أيضاً سلسلة من التقارير الموجزة المواضيعية عن دور منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة في توفير الخدمات الأساسية للناجيات وللنساء والفتيات المعرضات للخطر، بما في ذلك تقريرٍ موجزٍ مخصص عن إمكانية اللجوء إلى العدالة يهدف إلى إثراء الحوارات بشأن السياسات الشاملة لعدة قطاعات وأعمال الدورة السبعين للجنة وضع المرأة في عام 2026. ونشر الصندوق الاستثماري أيضاً تحليلاً تجميعياً لـ 36 مبادرة أطلقتها الجهات المتلقية للمنح في الفترة من عام 2021 إلى عام 2025، وذلك بالاستفادة من مكتبة الصندوق الاستثماري للتقييمات، مع إجراء تقييم لأثرها واستدامتها وفعاليتها. وفي هذا التحليل التجميعي، تدعو الحاجة إلى رؤية متجددة لتأثير المنظومة المعنية بإنهاء العنف

(31) "What Works to Prevent Violence" مبادرة مموله من وزارة الخارجية والكمونولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ضد المرأة والفتاة، وهي رؤية سٌحَدَد بالاشتراك مع العاملين في الخطوط الأمامية، كما أنها تُتَوَّج معايير ما يُعتبر نجاحًا.

58 - وأطلق الصندوقُ الاستثماري أيضًا مشروعًا جماعيًا تعليميًا بعنوان "تغيير السلطة في الممارسة"، في إطار مشروع ACT (الدعوة وبناء التحالفات والعمل النسوي التحويلي لإنهاء العنف ضد المرأة) الممول من الاتحاد الأوروبي. ويجمع هذا المشروع الجماعي بين شركاء مشروع ACT في عملية مستدامة للتعليم من الأقران. وهو يركز على المشاركة في توليد المعارف التي تعكس أولويات الجهات الشريكة وممارسات القيادة النسوية - وتعزيز القدرات التحليلية وتدعيم التضامن وإعداد الأدلة المتعلقة ببناء تحالفات فعالة.

59 - وإلى جانب هذه الجهود، يعمل الآن مركز "شايين" (SHINE)، وهو المركز الإلكتروني العالمي المعني بتبادل المعارف المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات التابع للصندوق الاستثماري، على ربط أكثر من 3 000 من الممارسين عبر المناطق. ويشكل مركز "شايين"، إلى جانب كونه مستودعًا رقميًا، شبكةً نشطة للممارسين، حيث تتبادل منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة وصانعو السياسات والجهات المانحة الدروس المستفادة من الممارسة أنيا بأكثر من 100 لغة. وفي عام 2025، استضاف الصندوقُ الاستثماري والجهاتُ الشريكة له المعنية بمركز "شايين" (مثل مبادرة تسليط الضوء ومشروع ACT) مشاوراتٍ متعددةً حول مواضيع تتراوح بين تغيير المناخ والعنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا.

60 - وتوضح هذه الجهود كيف يعمل الصندوق الاستثماري، من خلال المساءلة والتعلم وتوليد المعرفة، على توثيق وتبادل الدروس المستفادة من واقع الناجيات على المستوى الجزئي لتسترشد بها الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة ومنظمة إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة والقرارات المتعلقة بالسياسات والتمويل على المستوى الكلي.

جيم - تعزيز الشراكات والتمويل والدعوة

61 - يؤدي الصندوقُ الاستثماري، باعتباره الآلية العالمية الوحيدة المجمععة لتقديم المنح المخصصة حصريًا لإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة، دوراً محفزاً في تشكيل التمويل المخصص لتحقيق المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من تقلص المساحات وتقييد الموارد، فهو يستفيد من ولايته المشتركة بين الوكالات لتوسيع مسارات التمويل وتعزيز الشراكات المنصفة وإعلاء أصوات الجهات الشريكة في مجالي السياسات والدعوة على الصعيد العالمي.

62 - وفي عام 2025، عمق الصندوقُ الاستثماري تعاونه مع منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة والمجتمع المدني عن طريق قيادة المنتديات الاستراتيجية والمشاركة فيها؛ وعن طريق إنشاء مساحات للتعاون والتواصل؛ ومن خلال المبادرات الدعوية المشتركة. وكان دوره القيادي بارزاً في اللحظات الحاسمة عالمياً لإيصال ورفع أصوات الجهات الشريكة واحتياجاتها في المناسبات التالية:

(أ) الحوار الاستراتيجي في الدورة التاسعة والستين للجنة (آذار/مارس). أُطلِقت في هذه الدورة، التي شارك في استضافتها الصندوق الاستثماري وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني ومنظمة "ماما كاش" (Mama Cash) وصندوق المساواة وتحالف الحركات النسوية، دعوةً مدوية لتقديم تمويل مستدام ومرن وطويل الأجل، كشرط مسبق لإحراز تقدم؛

(ب) **العرض المقدم من مجلس حقوق الإنسان (حزيران/يونيه).** ضمت مناسبة "أصوات تنادي بالقدرة على الصمود من الخطوط الأمامية: النهوض بالجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة في سياق رد الفعل العنيف"، التي نُظمت بالتعاون مع مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جنيف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، جهات شريكة متلقية للمِنح هي المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي (Strategic Initiative for Women in the Horn of Africa)، ومركز "كوروبوراسيون هوماناس" (Corporación Humanas)، ومنظمة "ميديكا كوسوفا" (Medica Kosova)، التي تبادلَت الرؤى بشأن تجاربها في مواجهة ردود الفعل العنيفة في بلدان ومناطق كل منها؛

(ج) **المستقبل الحر (أيلول/سبتمبر).** هذه المناسبة الرفيعة المستوى، التي شارك في استضافتها مؤسسة فورد (Ford Foundation) ومجموعة "بيفوتال فينتشرز" (Pivotal Ventures) ومنظمة "ذا ميتيور" (The Meteor)، وضعت ابتكارات الجهات الشريكة للصندوق الاستثماري المتلقية للمِنح في مجال التمكين الاقتصادي في صلب الدعوة العالمية.

63 - وتكفل هذه البعثات الحضرية الاعتراف بدور ومساهمات الصندوق الاستثماري والاستفادة منها، وتُحسِّن الرؤية من خلال الاتصالات الداخلية والخارجية، وتتيح الفرص للمشاركة الثنائية ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، وتضمن المشاركة الفعالة للجهات الشريكة.

64 - وفي عام 2025، واصل الصندوق الاستثماري أيضًا قيادة مبادرة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للمضي قدماً بوضع إطار تمويل على نطاق الأمم المتحدة للمنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني، يستجيب للمطالب الواردة من المجتمع المدني والجهات الشريكة المانحة للصندوق الاستثماري، وذلك للاستفادة من موقعه الفريد لمعالجة الحواجز المؤسسية التي تحد من وصول المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني إلى التمويل، ولتحفيز إحداث تغيير تحويلي على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتتولى قيادة المبادرة فرقة عمل يشترك في رئاستها الصندوق الاستثماري ومبادرة تسليط الضوء، بمشاركة فعالة من 11 كياناً من كيانات الأمم المتحدة. وتسترشد فرقة العمل بهذه النتائج وتستند إلى مشاورات أجريت مع المجتمع المدني والجهات المانحة لتقوم بوضع إطار تمويل على نطاق الأمم المتحدة للمنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني، مع تحديد مجموعة من المبادئ القابلة للتنفيذ لمعالجة الحواجز المؤسسية وتشجيع اتباع نهج أكثر اتساقاً وإنصافاً يقوم على الثقة لتوفير الموارد للمجتمع المدني على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

65 - وتعيد أنشطة الصندوق الاستثماري في عام 2025 تأكيداً أن إحراز تقدم ملموس نحو إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة يعتمد على توفير الموارد بصورة كافية للجهات الأقرب إلى العمل الفعلي. ويعمل الصندوق الاستثماري، من خلال منحه المقدمة ومعارفه وشراكاته ودعوته المتعلقة بالتمويل، على تعزيز منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة والمنظومة العالمية التي تدعم المنظمات والحركات النسائية. ومع ذلك، يؤكد استمرار رد الفعل العنيف والنزاع وتقلص الحيز المدني أن التقدم ليس خطياً ولا مضموناً.

خامسا - النظر إلى الوراء والتطلع إلى الأمام: دعوات للعمل منذ ثلاثة عقود من تقديم المنح

66 - على مدى العقود الثلاثة الماضية، أظهر الصندوق الاستئماني أن إمكانية لجوء النساء والفتيات إلى العدالة لا تتحقق من خلال مشاريع قصيرة الأجل أو إصلاحات معزولة؛ بل تدوم عندما تمول المنظمات تمويلًا مرناً، وتتلقى الدعم باستمرار، وتحظى بالثقة لقيادة التغيير. وأتاحت الاستثمارات الطويلة الأجل والمتعددة الدورات لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة فرصة الانتقال إلى ما هو أبعد من تقديم الخدمات نحو تشكيل النظم من خلال إدماج المساواة في القوانين والمؤسسات والأعراف المجتمعية.

67 - ويساعد الصندوق الاستئماني، منذ إنشائه في أعقاب المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين، على تأكيد الاعتراف القانوني بإنهاء العنف ضد المرأة ونقاط الدخول المؤسسية له. وقامت أوائل الجهات الشريكة، مثل الرابطة الفنزويلية للثقافة الجنسية البديلة (Asociación Venezolana para una Educación Sexual Alternativa) (جمهورية فنزويلا آنذاك، عام 1997) ومؤسسة "ماريا غواري" (Fundación María Guare) (إكوادور، عام 1997) والمركز الوطني لشبكة "سيداو ووتش" (National CEDAW Watch Network Center) (منغوليا، عام 2000)، بتحفيز الإصلاحات الرامية إلى تجريم العنف العائلي ووضع بعض الأطر الوطنية الأولى للحماية. وقدم الصندوق الاستئماني، خلال العقد الذي تأسس فيه، وحتى لدى بنائه للهيكل المؤسسي الخاص به، الدعم لجهات شريكة في أكثر من 50 بلداً، ووقت وراء وضع قوانين وسياسات وخطط عمل وطنية بارزة بشأن إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة، واضعاً الأساس لتغيير منهجي لا يزال يشكل الاستجابات الوطنية حالياً.

68 - وفي العقد الثاني من عمر الصندوق الاستئماني، ركزت الجهات الشريكة له على تفعيل القوانين في الممارسة العملية، مع اعتماد إجراءات تتمحور حول الناجيات في المحاكم، وإضفاء الطابع المؤسسي على المحاكمات التي تجرى في جلسات سرية، وإنفاذ أوامر الحماية، وتفعيل بروتوكولات الإحالة. وفي بوتان (عام 2006)، أسفرت المشاورات الوطنية عن إجراءات قضائية ودورات تدريبية لفائدة الشرطة تراعي المنظور الجنساني؛ وفي صربيا (عام 2007)، قامت حركة "نساء في ثياب سوداء" (Women in Black) بتدريب المدعين العامين على توثيق العنف الجنسي المتصل بالنزاع؛ وفي الهند (عام 2010)، أبرزت حملة "بيل باجاو" (Bell Bajao) ("قرع الجرس") العنف المنزلي في جميع أنحاء البلد، وشجعت على الإبلاغ والإنفاذ في هذا المجال. وقامت المنظمات النسوية أيضاً بتعميق المساءلة من خلال الأدلة، بدءاً من بروتوكولات التحقيق في جرائم قتل الإناث المعتمدة في 11 ولاية في المكسيك، وصولاً إلى شهادات الناجيات التي استرشدت بها المحكمة الجنائية الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا لدى قيامها بتوجيه الاتهامات. وتُظهر ثلاثة عقود من التقييمات أن هذه الجهود نقلت العدالة من النظرية إلى التطبيق - مما أدى إلى زيادة جودة توثيق القضايا وعدد الملاحقات الجنائية التي بدأت، وتوسيع نطاق عبء القضايا المشمول بالدعم.

69 - وأكد العقد الأخير على أن العدالة ذات صلة بالعلاقات ومتعددة الجوانب وغالباً ما تُقام في ظل الأزمات. وقامت الجهات المتلقية للمنح، مدعومةً بالمنح الأطول أمداً والأكثر مرونة، بتوسيع نطاق العدالة لتشمل الأشخاص الأكثر عرضة للخطر وبالتكيف في البيئات المتقلبة. وأحدثت مبادرة العدالة من أجل المرأة في غواتيمالا (Women's Justice Initiative) (عام 2025) تأثيراً دائماً في حياة نساء وفتيات الشعوب الأصلية في منطقة مايا كاكتشيكال من خلال تقديم المساعدة القانونية المجانية؛ وعززت منظمة "ثرايفغولو"

(THRIVEGulu) (أوغندا، عام 2023) المرافقة النفسية والاجتماعية والقانونية، مما رفع معدل حصول الناجيات على الخدمات من 77 في المائة إلى 89 في المائة. وجمع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (الأرض الفلسطينية المحتلة، عام 2024) بين التمثيل القانوني والتدريب الأمني الرقمي لتوثيق الانتهاكات المرتكبة أثناء النزاع. وعززت منظمة "إكواليتي" (Equality) (الصين، عام 2018) إنفاذ أوامر الحماية، وقامت حركة "ستانداب" (Standup Movement) (سريلانكا، عام 2021) بتنظيم تجمعات للنساء اللاتي يعرّفن أنفسهن كمشتغلات بالجنس، وتدريب الشرطة على احترام حقوقهن. ويوضح كلٌّ من الكيانات أن التمويل المرن القائم على الثقة يمكّن المنظمات من التكيف، من خلال إدماج المساعدين القانونيين في مناطق النزوح، أو التنسيق بين النظامين العرفي والحكومي، أو تحويل الطلبات المجتمعية إلى ملاحقات قضائية من خلال خطوط الاتصال للمساعدة وأنشطة التوعية القانونية.

70 - والدليل واضح: فحيثما كان المجتمع المدني مستدامًا، تُحرز العدالة تقدماً؛ وحيثما كان يعاني من نقص في التمويل، يتوقف التقدم. ويسمح التمويل المتعدد الدورات والطويل الأجل بتجميع المكاسب؛ وتحافظ نُهجُ الوقاية والاستجابة المتكاملة على جدوى العدالة بالنسبة للواقع المحلي؛ وتتيح المرونة القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات وردود الفعل العنيفة. وهذه الدروس ليست تاريخية؛ فهي تشكل مخططاً للتعقود الثلاثة القادمة من العمل الجماعي. وتشير هذه الدروس إلى الأولويات الخمس التالية بالنسبة للمجتمع الدولي لضمان إمكانية لجوء جميع النساء والفتيات إلى العدالة:

(أ) **العمل على الوفاء بالالتزامات** - الوفاء بالوعود التي قُطعت في الدورة التاسعة والسنتين للجنة وضع المرأة لإنهاء جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، وضمان عدم ترك أي سياق أو مجتمع محلي خلف الركب؛

(ب) **تمويل منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة العاملة في الخطوط الأمامية** - توفير تمويل مستدام ومرن وطويل الأجل لتمكين منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة من العمل، لا سيما في سياقات النزاع والأزمات وردود الفعل العنيفة، بما في ذلك من خلال دعوة الصندوق الاستئماني الحالية لتقديم مقترحات، المعنونة "توفير الموارد لتحقيق القدرة على الصمود"؛

(ج) **حماية الحيز المدني والأشخاص الذين يتولون القيادة فيه** - صون قدرة منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان على التنظيم والدعوة والتنفيذ بحرية وأمان، دون خوف أو قيود؛

(د) **الاعتراف بدور المجتمع المدني في تحقيق العدالة وتعزيزه** - دعم الدور الحاسم الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة في ضمان إقامة نظم عدالة تركز على الناجيات وتوفير المساعدة القانونية وخدمات المرافقة والتوثيق والمساءلة عن العنف، وهو ما لا يمكن للدول أن تكفله بمفردها؛

(هـ) **الحفاظ على التضامن العالمي والمساءلة المشتركة** - التمسك بالأطر المعيارية (أي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، وخطة عام 2030) كأساسٍ للإصلاح المنهجي، واستخدام الصندوق الاستئماني كآلية رئيسية لترجمة هذه الالتزامات العالمية إلى إجراءات منسقة مزودة بالموارد الكافية وقائمة على الأدلة.